

تعليق على تحقيق مواقع ثلاثة أبواب مرابطية

في سور مراکش

في مصدرين موحديين

ذ. محمد رابطة الدين

كلية الآداب - مراکش -

أولا : تمهيد

منذ القرن الماضي وإلى الآن بذلت جهود مشكورة في إخراج مجموعة مصادر تتعلق بتاريخ المغرب في العصر الوسيط، اعتنى بنشر طبعاتها وتصحيحها باحثون مغاربة وأجانب من أجيال مختلفة، وكان من ثمار هذه الحركة خدمة المصادر بتوسيع نشرها وتيسير تداولها، وخدمة الباحث الجاد في التاريخ خاصة، بما يملأ بعض فراغات أبحاثه، ويزيد من تدقيق أسئلته، ويقدم إليه مستندا لتقويم ومراجعة نتائج أعماله، فنشر نص تاريخي في حد ذاته فائدة تحصل، وتقريب على الطالب مطلوبه، ولا يقدر قيمة هذه الخطوة إلا من طال عناؤه مع المخطوط وإن أجدى، ومن تصفحه ولم يجد لمطلوبه إشارة فيكون قد قطع وقتا في التماس مطلب لم ينله، ومن اشتدت حاجته إليه، ويعلم مكان وجوده ومنعه من الاطلاع عليه بخل مالكة الذميمة، وإذا تعزز النشر بالتحقيق المستوفي لشروط إتقان الضبط والتصحيح والتهذيب وجودة الشرح والتعليق، والعناية بالفهارس الفنية المناسبة، ومشملا على جميع ما يحتاج إليه الباحث المدقق من خدمة مصدر للنشر، يصبح بحق مفتاحا للمتن أو يفترض فيه ذلك.

وكان من ثمار هذه الجهود أيضا ظهور محققين من ذوي الهمم الكبيرة، يعتبر كل واحد منهم رائدا في هذا الحقل، محققا ماهرا يتصرف كيف يريد فيبدع ويجيد وتعتبر أعمالهم غاية في الضبط والإتقان، شهادة بتبريزهم وتقدمهم، أفادت في وضع قواعد صلبة للتحقيق التاريخي الرصين، يتصدر هذه الطبقة، العلماء الجلة، محمد بن تاويت الطنجي¹،

¹ - عبد الرحمن بن خلدون : التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة، 1951.

ومحمد بن شريفة² وأحمد التوفيق³ وgaudefroy Demombynes⁴ وكان لهم بذلك ما لنظرائهم في الفضل من الحسنى وزيادة.

ويبدو أن التراكم الحاصل الآن في المصادر المحققة الخاصة بالعصر الوسيط، يستدعي من المشتغلين بالبحث التاريخي، الانخراط في جهد مشترك ينصب على القيام بقراءة نقدية متأنية لمادة التحقيق، أولاً من زاوية وضع حصيلة المنتج المنجز تحت المجهر وتقويم درجة خدمته للنصوص المنشورة والتتقير فيه بعد التشريح، عن مواطن الخلل والزلل، وما يتطلب فيه مزيد عناية واجتهاد، وما يحتاج إلى التصحيح من جهة المراجعة، وإلى الإضافة من جهة التتيم والتكميل، واستدراك ما كانت في التتبيه إليه والعناية به فائدة وأغفل، وثانياً فحص أدوات الاشتغال المتبعة في حقل التحقيق التاريخي وقياس قدرة أدائها بغية صقلها قصد الوصول بها إلى عطاء جزيل، وتدقيق درجة الجودة في مسالك البحث المعتمدة فيه، وإمكانية فتح أخرى، والإسهام في تجديد النظر في المطلوب من خدمات صناعة التحقيق التاريخي وتقدير الممكن فيه⁵.

² - من أجود أعمال الأستاذ محمد بن شريفة في التحقيق، نخص بالذكر على سبيل التمثيل، كتاب الذيل والتكملة لكتابي "الموصل والصلة" للقاضي ابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن بقسيمه الصادر ضمن مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، عام 1984.

³ - ابن الزيات التادلي: التشوف إلى رجال التصوف، ومعه أخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، البيضاء، 1984.

⁴ - Umari (Ibn fadel allah – al -): Masâlik al-absâr fi mamalik al amsâr, introduction et traduction annotée de Gaudefroy Demombynes, Paris, 1927.

⁵ - تقدم المصادر التي تعدد نشرها بأكثر من تحقيق، مادة غنية للمقارنة في هذا الجانب، ومن النماذج المفيدة للتأمل:

- مقارنة مادة تحقيق كتاب "التشوف" في طبعته الأولى بعناية أدولف فور، الرباط، 1958، مع طبعته الثانية المشار إليها في الإحالة رقم 3.

- مقارنة مادة تحقيق القسم المتعلق بالمغرب الأقصى، من الباب الثالث عشر في كتاب "مسالك الأبصار" لابن فضل الله العمري في الطبعة الفرنسية المشار إليها في الإحالة رقم 4، مع تحقيق الأستاذ محمد المنوني الصادر في مجلة البحث العلمي، الرباط، 1964، ص: 131-153، وأعيد نشره في كتاب. ورقات عن حضارة المرينيين. البيضاء. 2000. 543-569. ثم تحقيق مصطفى أبو ضيف أحمد، البيضاء، 1968.

ثانيا: العلم الجغرافي وضرورة تدقيق موقعه

من البدهي أن العناية بالأعلام الجغرافية من شرط التحقيق التاريخي، وتدخل في صلب الضروري منه، ومن أغراض معالجة هذه المادة تقريب المطالع من السياق الجغرافي للنص موضوع التحقيق، كمفتاح لا بد منه لفهمه، وحل مستغلقاته وفك مبهمات، ومعرفة بعض جزئيات تاريخ المجال ذاته عن قرب، لأن العلم الجغرافي يعتبر وثيقة تاريخية تعكس صدى جانب من هذا التاريخ، وجزء من مادة تنظيم المجال، ومكونات خريطته.

ويحتل تحديد موقع العلم الجغرافي مكان الصدارة بين ما هو مطلوب فيما يجب البحث عنه من المادة الخاصة به، ففي التوطين الصحيح ضمانة لسلامة الفهم، وفي التوطين الخطأ اختلال المعرفة وإفساد للفهم، ولهذا الاعتبار حرص ثلة من مؤلفي المصادر الرفيعة أنفسهم على عدم إغفال هذا الجانب في متون مصنفاتهم، بلغت عناية بعضهم به حد التهمم، فعل ابن عبد الملك وسواه من المؤرخين الكبار⁶.

ومحاولة تحديد الموقع ليست شيئا نمطيا، ولا تطرد نفس المناولة في كل علم جغرافي، فاختيار أساليب وتقنيات بحث بعينها يخضع مبدئيا إلى لغة النص، خاصة ما

⁶ - يقول ابن عبد الملك في مقدمة كتابه "الذيل والتكملة": «ولما كان مما تضمنه نسبة المذكورين فيه إلى بلدان الأندلس الشهيرة، وقراها الخاملة، أمكن إمكانا قريبا وقوعه إلى من ربما تغيب عنه معرفة تلك الأماكن، ويتشوف إلى معرفتها أو تقييدها وضبطها فإذا لم يجد سبيلا إلى علمها أداه ذلك إلى تحريفها عند النطق بها أو تصحيفها والإخلال حال النقل وجهل حدودها ولاسيما عند أهل البلاد الشاسعة عنها بل غير المصابقة لها. فكان مما ينبغي الإجابة بذكرها وتعيين محالها وذلك لا يخلو من أربعة أنحاء: أحدها تحديدها في كل موضع تذكر فيه وإخفاء بما في هذا العمل من التطويل المستثقل، والثاني تحديدها في أول موضع تذكر فيه ثم يحال في تعريفها على ذلك الموضع وهذا نحو الأول في الطول وأشد، والثالث تحديدها في أول موضع تذكر فيه والاكتفاء به عن إعادته فيما بعده، وذلك لا يفيد فيما بعد إلا لمن تقدمت له مطالعة ذلك الموضع وأحضره في ذكره وإلا أحوجه إلى تصفح ما قبل الموضع الذي لم تذكر فيه، ويمكن أن لا يجده إلا بعد استيفاء جميع الكتاب أو معظمه بالمطالعة بحسب بعد الموضع الذي ذكرت فيه عن الموضع الذي لم تذكر فيه أو قربه فتعظم المشقة وتبعد الشقة، والرابع ذكرها محدودة باختصار كاف في تعريف أحوازها من جزيرة الأندلس مقيدة وذكر ما وقعت إليه النسبة في هذا الكتاب من غير بلاد الأندلس شرقا وغربا مرتبة بحسب الموجود منها على حروف المعجم، فرأيت ذكر ذلك على هذا النحو الرابع.» الذيل والتكملة، السفر الأول من القسم الأول، تحقيق محمد بن شريفة، بيروت، بدون تاريخ، ص: 22-23.

يتعلق منها بدرجة الصحة والخلل في رسم الاسم⁷، ولذلك كان ضبط صحة كتابته وتأصيل لغته متعينة لا بد منها، لأنها من أولى الأشياء في تحقيق رسمه، فهي ضمانة للنطق الصحيح الذي قد يساعد أحيانا في توضيح معناه⁸ ويسهم في تحديد موقع المكان الذي يطلق عليه بالقطع أو بالاحتمال. ويخضع الاختيار أيضا إلى وجود أو عدم وجود ما يشوش على تحديد الموقع في النص، من ذلك عدم وضع العلامات الاصطلاحية الخاصة بالترقيم موضعها المناسب، وما يمكن أن يؤدي إليه من تحريف لمعنى الكلام، قد يزل بالمحقق أو القارئ في ضبط الموقع الصحيح⁹ ومنه عدم الانتباه إلى الأسماء التي تحتل أكثر من معنى، فيقع الوهم والغلط، إذا خالف الصواب المعنى الذي انتهى إليه الرأي¹⁰، ومنه أيضا قراءة بعض عبارات وكلمات نصوص المصادر خطأ، وهي أصلا صحيحة

⁷ - من النماذج الواضحة في هذا الجانب، نشير على سبيل المثال إلى جبل إيشمرن بمقربة من جبل السكسيوي (ابن تكلت: إثم العينين، الجزء الأول، تحقيق محمد رابطة الدين، رسالة جامعية مرقونة، كلية الآداب، الرباط، 1986، ص 120). والرسم الصحيح لهذا الاسم هو إزْمَرْن وعُرب إلى هزميرة، ويدل على قبيلة مصمودية امتد مجالها الترابي من مراكش غربا إلى مقدمة جبل درن شرقا جهة ركراكة وسكساوة (التشوف: 213، هامش 476)، وهذا مؤشر يساعد على تدقيق أكبر للتوطين الجغرافي للعلم المذكور، لم يكن ممكنا بلوغه لو لم يأخذ تحقيق الاسم مجرى التأصيل في ضبط رسمه.

⁸ - من بين الحالات التي توضح هذه الملاحظة، نكتفي بالإشارة إلى اسم جبل كليز، فقد ورد رسمه في مصادر العصر الوسيط بما لا يقل عن خمسة أشكال هي إيكليز، إيكليز، إيكليز، إيكليز، ولم يمكن أي منها من إدراك المعنى الصحيح وهو السلطان، ويدل عليه اسم أكليد، الذي يبدو أنه أصل الرسم الصحيح للكلمة. (محمد شفيق: في أن أسماء الأماكن في المغرب جلها أمازيغية، مجلة البحث العلمي، السنة: 14، العدد: 27، الرباط، 1977، ص: 343)، ومن مقارنة رسمه مع باقي الرسومات السابقة، يلاحظ أن حرف الكاف حل محله إما حرف الجيم أو حرف القاف، واستبدل حرف الدال بحرف الزاي، ولعل بعض أسباب دخول حروف أخرى على الكلمة محل حروف أصلية يرجع إلى الطبيعة المحلية للاسم ولغته وقابليته للتحريف والتصحيف عند نقله إلى لغة ثانية، بالزيادة أو النقص في عدد الحروف أحيانا، ويمدى تطابق أو تناسب حروف اللغة الثانية مع الأصوات المستخرجة في اللغة الأصل، (محمد رابطة الدين، حول تسمية جبل كليز، أطلس مراكش، العدد: 2، مراكش، 1994).

⁹ - تعتبر هذه المسألة فيما يبدو صلب مشكل ضبط موقع باب نفيس، أحد أبواب سور مراكش، انظر محمد رابطة الدين : مراكش زمن حكم الموحدين، الجزء الأول ، مراكش 2008. ص. 120-123.

¹⁰ - من بين الأعلام الجغرافية التي تحتل أسماؤها أكثر من معنى، واستثمر البحث اللغوي والطبوني في محاولة ضبط مواقعها بشكل جيد، نحيل على مادة مسجد الكزارين بمراكش، راجع التشوف: 283، هامش 722.

المبنى والمعنى، ولا يوجد في بنيتها ما يدعو إلى تغيير رسمها ونطقها والاجتهاد في تأويل معناها، وليس في دلالتها ما يخل أو يفسد مضمون وسياق الأخبار التي تشكل عنصرا منها، وعين الصواب هي قراءتها وفق ما يقتضيه الرسم والشكل والصيغة التي وردت بها في الأصل¹¹.

¹¹ - نسوق في هذا الجانب حالة تتعلق بأحد أبواب الصالحة الموحدية، ففي تناول ابن صاحب الصلاة لموضوع استقبال الخليفة أبي يعقوب يوسف للعرب الوافدين من إفريقية في ضحوة يوم السبت الثاني من شهر ربيع الآخر عام 566 هجرية/1171 ميلادية، أورد الخبر التالي: «فلما كان في صبيحة يوم السبت المذكور المؤرخ بكر جميع الناس من الحفاظ والطلبة الموحدين وجميع القبائل من العسكر المبارك إلى باب السدة العظيمة: سدة سيدنا أمير المومنين بن أمير المومنين». (ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة، تحقيق عبد الهادي التازي، بيروت 1987، ص 341-342).

علق المحقق على جملة "باب السدة" بما يلي: «باب السدة لعله يقصد (باب السادة) الذي كان مخصوصا ببني عبد المومن، والذي ينتهون إليه على خيلهم، لكن الأقرب حسب سياق الكلام أنه يعني باب السقائف حيث مجلس الجماعة» (المن بالإمامة: 342، هامش رقم 1).

غاية المحقق من هذا الهامش إذن، الكشف عن خلل مزدوج في النص يعتقد بوجوده ثم تصحيحه، أما الخلل الأول فظاهره ومحتواه وضع كلمة السدة بدل السادة وهو تصحيح حسبما يفهم من كلامه، والخلل الثاني مضمّر وفحواه عدم قبول سياق أحداث النص لباب السادة. ويقتضي التصحيح حسب نفس السياق أن يكون الباب المقصود هو باب السقائف وليس باب السادة. ولعل السبب في فهم المحقق للجملة موضوع التحقيق هذا الفهم، بقاؤه حبس المعنى المادي لكلمة السدة وهو: باب الدار والسقيفة، والساحة بين يدي الباب، والظلة بباب الدار (ابن منظور: لسان العرب، المجلد 3، دار صادر، بيروت، ص 207) ولما يوجد من تقارب بين هذا المعنى وباب السقائف باعتباره مدخلا إلى القصر.

لا يوجد في هذه الجملة ما يستدعي تحقيقها من جانبي اللغة والمعرفة، فقراءتها غير مستعصية، وغير مسبوقة بجمال غير تامة يمكن أن تشوش عليها، وليس فيها ما يعيق فهم النص، لأنها سليمة الوضع، صحيحة اللغة، واضحة المضمون، والحصيلة هي إنتاج خلل مضاعف، استبدلت في الأول منهما الكلمة الصحيحة الأصلية بكلمة لا علاقة لها بالنص وسياقه، كانت عاقبتها حدوث الخلل الثاني وهو تغيير المضمون وزمن الأحداث وإطارها الجغرافي.

أصل المشكل إذن هو تأويل "باب السدة" إلى باب السادة وهو غلط لسببين هما:

- لا يوحي سياق النص بما يفيد أن "باب السدة" هو باب بمعناه المعماري، بل يشير إلى دلالة مجازية للجملة، ترمز إلى ما ترمز إليه السدة المادية، من تعظيم وإجلال وحماية وغيرها من خصوصيات الخلافة والمملك.
- ورد في النص تاريخ أخباره بدقة بالغة وهو «ضحوة يوم السبت الثاني من شهر ربيع الآخر سنة ست وستين وخمس مائة»، ومن المعلوم أن مقر الإقامة المخزنية في هذا التاريخ كان قصر الحجر واستمر كذلك مدة

ودون شك فإن بلوغ درجة عالية من الدقة في تحديد موقع ما، يعتبر مطمح كل مشغل بالتحقيق، وإذا كان السعي وراء هذا الهدف يحتاج إلى إعمال النظر الممنهج، وإلى الاجتهاد المحوط بحصانة نقدية كافية، فإن فضاء معالجته يتسع ويضيق، وتحقيق أو عدم تحقيق النتائج فيه كليا وجزئيا تحكمه طبيعة وحجم وجدوى الإطار والمرجعي المتوفر في الموضوع من إشارات المصادر، والمخلفات المادية، والروايات الشفوية والخرائط التاريخية والصور الجوية والبحث الأركيولوجي والرصيد الطبونيمي وغيرها.

ثالثا: دراسة أربع حالات:

في سياق الملاحظات السابقة، اخترنا في هذه المساهمة التنبيه فقط إلى ضرورة العناية التامة بالجانب الخاص بضبط وتحديد موقع العلم الجغرافي في التحقيق التاريخي، وحتى يكون محتوى هذا التنبيه مركزا دالا وواضحا، فإننا ارتأينا حصر المعالجة في تدقيق النظر في اجتهادات التوطين وتحديد المواقع في مادة تحقيق ثلاثة أبواب في سور مراكش هي: باب الشريعة، باب الصالحة، باب المخزن، وذلك في مصدرين موحدين¹²، وجل المقصود هو تقديم نماذج للتوضيح والعناية بإصلاح ما وقع في تحقيق محققها. فمن خلال تتبع المادة المشار إليها في المصادر المذكورة، وإمعان النظر في محاولات محققها ضبط مواقع الأبواب في خريطة السور: أمكن رصد والنقاط ضروب من الخل، وجب التنبيه عليها والوقوف على طبيعة الخطأ فيها قصد المراجعة والتصحيح، تارة بتقديم تعديلات تثبت صحتها، ووجاهتها الحجج المتوفرة، وتارة أخرى باقتراح ما يبدو كاجتهاد مناسب لا يتعارض مع المؤشرات المتداولة.

حكم الخليفة أبي يعقوب يوسف وبداية حكم أخيه، والمؤكد أن باب السادة باب خارجي يقع في الواجهة الغربية من سور حومة الصالحة (الذيل والتكملة، السفر الثامن، القسم الأول: 251)، وتاريخ الشروع في بناء هذه الأخيرة كان عام 580 هجرية/1185 ميلادية (البيان: قسم الموحدين: 174)، ولم تصبح جاهزة للاستخدام إلا عام 585 هجرية/1190 ميلادية (مجهول: الاستبصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، البيضاء، 1985، ص 210).

¹² - يتعلق الأمر ب:

- البيدق: أخبار المهدي بن تومرت، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971.
- ابن القطان: نظم الجمان، تحقيق محمود علي مكي، بيروت، 1990.

الحالة الأولى: باب الشريعة

أطلق هذا الاسم بالتتابع على بابين من أبواب سور مراكش، أولهما مرابطي هدم في نهاية العقد الرابع من حكم الموحدين، ثانيهما موحدي نشأ بعد الأول¹³ ويهم موضوعنا منهما الباب الأول.

يستفاد من الجزئيات المرجعية المتوفرة أن تاريخ بناء باب الشريعة تزامن مع تاريخ بناء السور، وحدد الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور موقعه بصيغة قطعية لا تحتمل الشك هكذا: "هو باب الخميس الحالي"¹⁴ دون تقديم الحجج والقرائن التي استند إليها في ذلك. وتبنى محقق كتاب "نظم الجمان" نفس التوطين، دون إشارة منه إلى مرجعيته، وإلى ما يثبت ما ذهب إليه، لأن التوطين قدم بصيغة تفيد سبق المحقق إليه، يقول: «هو الباب الذي يعرف اليوم باسم باب الخميس»¹⁵.

يحتاج هذا التوطين إلى المراجعة والتصحيح لثلاث ملاحظات هي:

1- لا تمكن الصيغة التي قدمت بها مادة التوطين في المصدرين معا من معرفة مرجعيات التحقيق، وليس في الأخبار المتعلقة بهذا الباب في مصادر تاريخ المغرب في العصر الوسيط ما يفيد ذلك، ولا يعرف بين الناس من ساكنة المدينة بهذا الاسم واعتماد المحققين قاعدة تعريف المجهول بالمعلوم لا يصح في هذه الحالة لعدم وجود أبحاث في الموضوع انتهت إلى هذا الاستنتاج¹⁶.

2- من المؤكد أن باب الشريعة المرابطي قد هدم بالضبط في يوم الاثنين 25 من شهر ربيع الثاني عام 579 هجرية الموافق 17 غشت 1153 ميلادية¹⁷ ولا يفهم

¹³ - المن بالإمامة: 214، ابن عذاري: البيان: قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد بن تاووت، محمد زنيير، عبد القادر زمامة، البيضاء 1985، ص: 154.

¹⁴ - أخبار المهدي: 64، هامش رقم 140.

¹⁵ - نظم الجمان: 159، هامش رقم 2.

¹⁶ - الدراسة الوحيدة المنجزة عن أبواب المدينة لم يحظ فيها باب الشريعة المرابطي. بنصيب:

Charles Allain et Gaston Deverdun.

Les portes anciennes de Marrakech, Hespéris, tome XLIV, 1er et 2ème trimestres, 1957, PP: 114-116.

¹⁷ - عن أسباب الهدم ودواعيه يستحسن الرجوع إلى: المن بالإمامة: 214. البيان، قسم الموحدين: 154.

Gaston Deverdun: Marrakech des origines à 1912, tome I, Rabat, 1969, PP: 201-203.

مراكش زمن حكم الموحدين: 69-70.

من صيغة مادة التحقيق أن باب الخميس هو باب آخر حل محله، ولا تتضمن ما يدل على موقع الباب وليس الباب بعينه، والمرجح أنها تفيد اسما ثانيا للباب، ومهما بلغت درجة الاجتهاد أقصاها في محاولة تأويل وفهم مادة تحقيق موقع هذا الباب، فإنها تبقى دون جدوى، لأن ابن صاحب الصلاة وابن عذاري حسما المسألة بشكل نهائي عندما أشارا إلى أن موطن باب الشريعة المرابطي أصبح جزءا من مجال التوسعة التي عرفتها مراكش في جنوبها الغربي عام 579 هجرية/1184 ميلادية، ونشأت فيها حومة أكادير المعروفة اليوم بسيدي ميمون¹⁸.

3- من الثابت أن باب فاس هو الجاري عليه اسم باب الخميس، عرف به منذ فترة حكم السعديين¹⁹، وهو من الأبواب الأولى في سور مراكش، يعود تاريخ تأسيسه إلى زمن بناء السور، ولا يزال قائم الذات، يقع في القسم الشرقي من الواجهة الشمالية للسور، ولا يوجد في الإطار المرجعي المتوفر ما يوحي بأنه باب الشريعة ولو على سبيل الاحتمال الضعيف، يؤكد ذلك تهديم باب الشريعة وتحويل مجاله إلى جزء من داخل المدينة، بعد ابتعاده عن السور المحدث بسبب توسعة المدينة في جنوبها الغربي، ويدعمه البعد الجغرافي الشاسع الموجود بين موقعيهما.

إذا كان موقع باب الشريعة المرابطي يتوطن في إطار جغرافي تشكله الجهة الأخيرة من القسم الجنوبي الغربي للمدينة مع ترجيح الحدود الغربية أو الجنوبية لحومة سيدي ميمون، فإن ضبط الموقع وتدقيقه حسب الشروط العلمية المطلوبة غير ممكن في الوقت

¹⁸ - يراجع في هذا الموضوع: المن بالإمامة: 214. الاستبصار: 210. أخبار أبي العباس السبتي: 455، البيان قسم الموحدين: 154.

Marrakech des origines: 1/201-4/

مراكش زمن حكم الموحدين: 69-71.

¹⁹ - يرتبط الاسم الأول للباب بوظيفة المجالية المميزة له، كمرفق ينتج خدمات التنقل والتبادل، فهو نقطة اتصال بين المدينة وشمالها، ومحطة استقبال للقادم من الشمال والأندلس إليها، وبداية السفر منها قصد الاتجاه إليهما، أما الاسم الثاني فله علاقة بالسوق التي أصبحت تتعقد بخارجه حسبما يبدو منذ القرن السادس عشر، انظر: التشوف: 238 هامش 577.

Les portes anciennes: PP: 98-101.

الحالي، لاعتبارات متعددة منها، عفاء الزمن على رسوم الباب، وتحول مكانه من السور إلى داخل المدينة، وعدم مساعدة الجزئيات القليلة المتناثرة في مصادر معدودة على تحقيق هذه الخطوة، وغياب البحث الأثري.

الحالة الثانية: باب الصالحة:

من الأبواب الأولى في سور مراكش، تزامن بناؤه مع إنشاء السور، وظل موجودا طيلة العصر الوسيط، لا نعرف شيئا عن زمن وأسباب زواله، ويعتبر الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور أن "باب الصالحة هو باب القصبه وباب المخزن كما يسميه ابن فضل الله العمري، سمي بذلك لوقوعه قرب جنان الصالحة الشهير"²⁰.

يمكن اختزال عناصر الخلل في الموقع الذي تضمنته مادة تحقيق هذا الباب في ملاحظات ثلاث هي:

1- لم يرد في الجزئيات المرجعية ذات الصلة بباب الصالحة في مصادر العصر الوسيط اسم باب القصبه²¹ كواحد من بين الأسماء التي عرف بها²²، والمعروف من خلال نفس المصادر أن القصبه كانت محوطة بسور وأربعة أبواب، لا بابا واحدا حسبما يفهم من الصيغة التي ورد بها معرفا في مادة التحقيق، والأبواب هي: باب الصالحة في الزاوية الشمالية الشرقية للقصبه، وباب الكحل في زاويتها

²⁰ - أخبار المهدي: 68، هامش رقم 145.

²¹ - يقصد بالقصبه هنا المدينة المخزنية التي أنشأها المنصور الموحي جنوب المدينة المرابطية، واسم القصبه الذي ينسب إليها لاحق للاسمين اللذين عرفت بهما منذ زمن تأسيسها، وهما تامراكشت والصالحة، انظر: مراكش زمن حكم الموحدين: 71-80.

²² - مصادر العصر الوسيط التي وردت فيها إشارات عن باب الصالحة هي: أخبار المهدي: 65.

- الذيل والتكملة، السفر الأول، القسم الأول، ص 50.

- ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة، السفر السادس، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1973، ص 119.

- ابن أبي زرع: روض القرطاس، طبعة دار المنصور، الرباط، 1970، ص 260، 303، 304.

- Masâlik : 182.

الشمالية الغربية²³ وباب السادة في الواجهة الغربية للصور²⁴ وأخيرا باب البستان في واجهته الجنوبية²⁵.

2- يتبين من مراجعة ما ورد عن باب الصالحة في "مسالك الأبصار" أن المؤلف لم يشر صراحة أو ضمنا إلى اعتبار باب الصالحة هو باب المخزن، بل ذكر كل باب منهما على حدة، كباب مستقل بذاته²⁶، وذكر أربعة أبواب بأسمائها موزعة على المسافة التي تفصل بين باب الصالحة وباب المخزن وهي: باب الكحل وباب الرب وباب الشريعة وباب نفيس²⁷. واعتبار باب المخزن اسما آخر لباب الصالحة يجعل موقع هذا الأخير في الجزء الجنوبي من الواجهة الجنوبية لصور المدينة، وهو توطين لا يطابق محتوى الإشارات المتعلقة بباب الصالحة في المصادر المتوفرة.

3- يربط الجزء الأخير من مادة تحقيق هذا الباب بين اسم الصالحة وأصل التسمية وهو بحيرة الصالحة التي تقع في جنوب المدينة المرابطية²⁸، قبل أن تحل محلها حومة الصالحة زمن حكم الخليفة أبي يعقوب يوسف، وهو استنتاج منطقي أساسه القرب بين الباب والبحيرة، غير أن هذا القرب يصبح غير صحيح إذا اعتبر المطالع صحيحا باب الصالحة هو باب المخزن كما جاء في التحقيق،

²³ - البيان قسم الموحدين: 322، 366، 439، 464. البادسي: المقصد، تحقيق سعيد أحمد أعراب، الرباط، 1982، ص 115.

Les portes anciennes : 117-120. Masâlik : 186-229.

²⁴ - الذيل والتكملة: السفر الثامن، القسم الأول: ص 251. البيان قسم الموحدين: 285، 300. ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، الجزء الرابع، تحقيق عبد الله عنان، القاهرة، 1978، ص: 167.

Masâlik : 184. Marrakech des origines: 1/224-226.

²⁵ - Marrakech des origines: 1/220. Masâslik: 181.

²⁶ - انظر عن باب الصالحة في : "مسالك الأبصار" الهامش رقم 21 من هذه المساهمة، وانظر عن باب المخزن في نفس المصدر: Masâlik: 188.

²⁷ - Masâslik: 186, 187, 188.

²⁸ - بحيرة الصالحة، معلمة المغرب، المجلد 4، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا، 1991، ص 1088-1089.

ويعود أصل الخطإ إلى البعد الجغرافي الشاسع الموجود بين موقعي كل من باب المخزن وبحيرة الصالحة.

4- ليس صعبا ضبط موقع باب الصالحة في مجال خريطة المدينة في العصر الوسيط، لكن الصعب هو محاولة تدقيق موطنه في خريطة المجال اليوم دون بحث أركيولوجي في الموضوع، ففيما يخص الجانب الأول، يستفاد من إشارات المصادر أن موقع الباب كان في النهاية الغربية للقسم اليميني من الواجهة الجنوبية للسور الذي شاده المرابطون، وهو ما يطابق الزاوية الشمالية الشرقية لحومة الصالحة، وترجع اعتبارات هذا التوطين إلى ملاحظات ثلاث هي:

1- دقة توطين ابن عبد الملك للباب - وهو ابن البلد العارف بخططه - وذلك في إشارتين متكاملتين، وردت الأولى منهما في سياق أخبار تتعلق بحومة الصالحة ونصها: «باب الصالحة أحد أبوابها الشمالية»²⁹ أما نص الثانية فهو: «باب الصالحة أحد أبواب مراكش الشرقية»³⁰.

2- مطابقة التوطين لترتيب ابن فضل الله العمري لأبواب سور مراكش، حيث جعل باب الصالحة بين باب اغمات شرقا وباب الكحل غربا³¹.

3- أصل اسم الصالحة الذي يعود إلى مجاورة الباب لبحيرة الصالحة المرابطية. أما ما يتعلق بالجانب الثاني فقد اعتبر Deverdun باب حومة روض الزيتون الجديد هو الموقع المحتمل، واستند في ذلك إلى مبدأ عام في نسق مورفولوجية المدينة المغربية في العصر الوسيط، محتواه أن كل محور في شبكة الطرق الرئيسية المنطلقة من مركز المدينة يؤدي إلى باب من أبوابها، وافترض بناء على ذلك وجود محور في اتجاه من الوسط نحو الجنوب، بدايته جامع ابن يوسف ونهايته باب الصالحة معتبرا موقع هذا الأخير موافقا لمنفذ حومة روض الزيتون³².

²⁹ - الذيل والتكملة: السفر الأول، القسم الأول: 50.

³⁰ - الذيل والتكملة: السفر السادس: 119.

³¹ - Masâlik : 182.

³² - Marrakech des origines: 1/126.

إذا كان منطلق هذا الاجتهاد سليما، فإن تطبيقه لم يكن كذلك بالنسبة لنهاية المحور، لأن باب روض الزيتون الجديد يقع بالنسبة لخريطة المدينة المربطية في منتصف حزام ما قبل السور، وهذا يجعل موقع الباب خارج السور لا جزءا منه وهو غلط، لكونه يخالف المؤشرات الجغرافية التي قدمتها المصادر عن باب الصالحة، ومن خلال هذه المؤشرات يبدو أن المجال الأكثر احتمالا لتوطين موقع الباب في خريطة مراکش اليوم، هي الجهة المعروفة بسيدي داود التي تقع بين حومة جنان ابن شكرة شمالا والملاح جنوبا.

مواقع سيدي داود وروض الزيتون



الحالة الثالثة: باب المخزن

يرجع تاريخ تأسيسه إلى زمن بناء السور، ولا يزال من رسومه مدخله وبقياء برج عن اليمين وآخر عن الشمال³³، يقول محقق كتاب "نظم الجمان" في محاولة توطينه: "هو المعروف اليوم باسم باب احمر"³⁴.

هذا التوطين النهائي كما يفهم من صيغة القطع التي ورد بها، هو محاولة من عمل المحقق نفسه، لم يقدم الحجج والقرائن التي تدعمها وتقنع بقبولها، خاصة وأنه لا يوجد حسبما هو معروف، ما يربط بين هذا الاستنتاج والإشارات الإخبارية المتداولة المتعلقة بباب المخزن وباب احمر. مسألة يمكن إدراكها عن قرب من خلال ملاحظات ثلاث هي:

1- لا توجد في الجزئيات المتعلقة بالبابين في المصادر أية إشارة تفيد إطلاق اسميهما على باب واحد، ولا يعرف باب احمر عند سكان المدينة إلا بهذا الاسم. أما باب المخزن فلا يتداول بينهم لأنه غير معروف لديهم وعطل وغير مدمج في شبكة الطرق الحديثة. والمرجع أن المحقق بنى التوطين على عنصر الجوار بين باب احمر والقصر الملكي الجاري عليه اسم دار المخزن، وتوظيف الجوار في هذه الحالة غير صحيح، لأن اسم باب المخزن وباب احمر يدل كل واحد منهما على باب مستقل بذاته وليس اسما لباب واحد.

2- من المؤكد أن باب المخزن باب مرابطي، وهو ما يعززه زمن أحداث النص الذي تضمن اسم الباب موضوع مادة التحقيق في المصدر المذكور، أي عام 524 هجرية/1130 ميلادية، الذي وقعت في فترة منه أحداث البحيرة وكان هذا الباب جزءا من جغرافيتها.

3- يقع باب احمر في القسم الجنوبي من الواجهة الشرقية للسور الحالي للقصبة، يوجد هذا الموطن خارج السور المرابطي وبعيدا عنه، وكان في فترة حكم أهل اللثام جزءا من المجال الأخضر المعروف ببحيرة الصالحة، أما الباب فحديث

³³ - Les portes anciennes: 110-114.

³⁴ - نظم الجمان: 159، هامش رقم 4.

النشأة لأنه من منجزات القرن الثامن عشر، حيث كان منفذا خارجيا لحومة مجاورة للقصر كان يقطنها السود من خدم المخزن³⁵.

الخلاصة إذن أن التوطين غير صحيح، ومعرفة الموقع الصحيح بالدقة المطلوبة لا يحتاج إلى كبير عناء، لوجود ثلاثة أدلة كافية تضبط تحديده هي:

- 1- توطين ابن عبد الملك باب المخزن في الواجهة الغربية من سور مراكش، وذلك في إشارة مركزة ونصها: «باب المخزن من أبوابها الغربية»³⁶.
- 2- ترتيب ابن فضل الله العمري الذي جعله ضمن أبواب شمال القسم الجنوبي للواجهة الغربية من السور، بين باب نفيس جنوبا وباب مسوفة شمالا³⁷.
- 3- يحمل معنى اسم المخزن دلالة سياسية ترمز إلى الدولة المركزية منذ «ظهور وحدة التراب على يد يوسف بن تاشفين»³⁸، وتبدو العلاقة الموجودة بين دلالة الاسم والباب المسمى به في الموقع الجغرافي لهذا الأخير في خريطة مجال المدينة زمن حكم المرابطين، والوظيفة التي ميزته عن غيره من أبوابها، فهو يجاور مباشرة الجهة الغربية من قصر الحجر إذا لم يكن جزءا منه، ويعتبر المنفذ الخاص للقصر إلى خارج المدينة.

بناء على هذه المؤشرات إذن يكون باب المخزن هو بالذات الباب الموجود حاليا بين باب الجديد جنوبا وباب سيدي غريب شمالا.

رابعا: نتائج وخلاصات

أدى هذا الخلل في التحقيق إلى إلحاق الضرر بالنصوص التي وردت فيها الأبواب موضوع مادة التحقيق، وقع بسببه هدم انتظام أخبارها في الزمان والمكان، وحصل الوهم في ضبط الأماكن التي حددت كمواقع جغرافية لإطلاقاتها، ترتبت عنها عواقب صبت كلها في

³⁵ - Marrakech des origines: 1/497.

³⁶ - الذيل والتكملة، السفر الثامن، القسم الأول: 157.

³⁷ - Masâlik: 188.

³⁸ - محمد القبلي: حول التبدل والاستمرارية بمغرب العصر الوسيط، نص الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 2000/2001، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2000، ص 8.

تغيير خط المجرى الطبيعي المؤدي إلى الفهم الصحيح للأحداث المتصلة بها، ويمكن اختزالها في جوانب ثلاثة هي العدد وزمن الأخبار والخريطة.

1- عدد الأبواب:

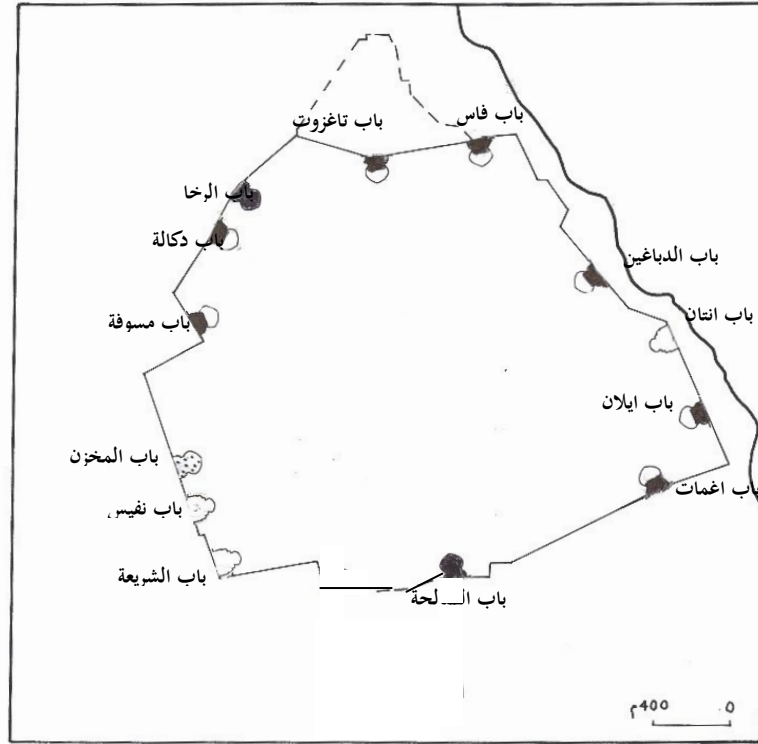
يستفاد من الجزئيات المرجعية الخاصة بأبواب سور مراكش في المصادر، أن عدد هذه الأبواب بلغ في فترة حكم المرابطين ثلاثة عشر باباً³⁹ تقدم اللوحة التالية جرداً لها والخريطة المرافقة توزيعها.

لوحة لأبواب سور مراكش زمن حكم المرابطين:

الأبواب	واجهات السور
باب فاس	الواجهة الشمالية
باب تاغزوت	
باب الرخا	الواجهة الغربية
باب دكالة	
باب مسوفة	
باب المخزن	
باب نفيس	
باب الشريعة	
باب الدباغين	الواجهة الشرقية
باب انتان	
باب ايلان	
باب الصالحة	الواجهة الجنوبية
باب اغمات	

³⁹ - هناك غموض يتعلق بتاريخ إنشاء باب الرب، هل يعود إلى تاريخ تأسيس السور، أم إلى فترة من حكم الخلفاء الموحدين الثلاثة الأول؟ انظر: Marrakech des origines: 1/242-243، محمد رابطة الدين: مادة باب الرب، معلمة المغرب، مجلد: 13، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا، 2001، ص 426، 4264.

خريطة توزيع أبواب سور مراكش زمن حكم المرابطين:



مفتاح الخريطة :

أبواب مندرسة		أبواب لا تزال قائمة	
مواطن مقترحة		أبواب لا تزال بعض بقاياها	

إذن إذا تم الأخذ بعين الاعتبار نتائج تحقيق مواقع الأبواب موضوع المراجعة في المصدرين المذكورين، سيتقلص عدد أبواب سور المدينة في فترة حكم المرابطين، ليصبح أحد عشر بابا بدل ثلاثة عشر، لكون التحقيق جعل باب الشريعة وباب فاس اسمين لباب واحد، ونفس الشيء فيما يتعلق بباب المخزن وباب الصالحة وهو خطأ، والصحيح بالنظر إلى ما تقرر هو أن كل اسم من هذه الأسماء يجري على باب معين يعرف به في سور المدينة.

2- زمن الأخبار:

تخص هذه الملاحظة بالتحديد باب المخزن، ومحتواها هو إخراج الأخبار المتعلقة بالباب عن سياقها التاريخي الصحيح، وافتقار ما حل محله بفعل التحقيق إلى ما يربطه بزمن الأخبار من علائق، والعلة في ذلك أن نتيجة تحقيق موقع الباب المذكور ودون إدراك من محقق كتاب "نظم الجمان"، أسقطت على أخبار الباب زمنا غير زمانه، وهو ما توضحه اللوحة التالية:

لوحة تبين تباعد الزمن بين مادتي المتن والتحقيق المتعلقة بباب المخزن

الباب	باب المخزن
زمن الأخبار في المتن	524 هجرية/1130 ميلادية.
زمن الأخبار في التحقيق	القرن XIIIهـ/ XVIIIم.
الفارق بينهما	حوالي ستة قرون

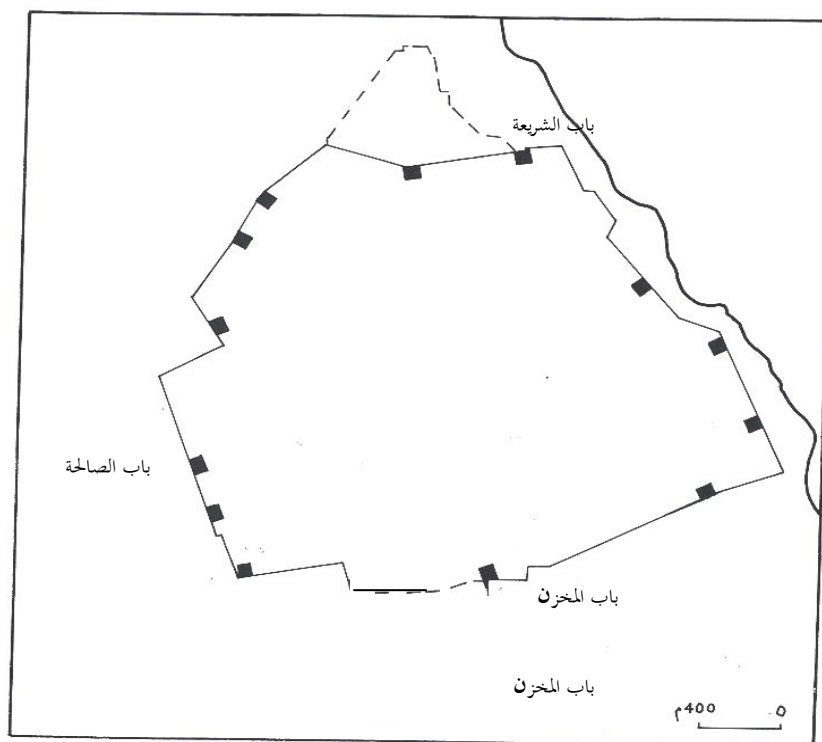
3- خريطة الأبواب:

أحدث محتوى تحقيق الأبواب المشار إليها سابقا خلافا في التوزيع الجغرافي للأبواب في المجال، نجم عنه تحريف في خريطة التوطين، تجلت مظاهره في تحول القسم الشرقي من الواجهة الشمالية للسور، إلى القسم الجنوبي من الواجهة الغربية للسور، وتحول الغرب حيناً إلى الجنوب، وحيناً آخر إلى خارج المجال، وتقدم اللوحة التالية والخريطتان المرفقتان بها مواقع الخطأ والتعديلات لإصلاحها.

لوحة أخطاء وتعديلات موقعي باب الشريعة وباب المخزن:

الباب	التوطين حسب التحقيق		التوطين بعد المراجعة	المصدر
	المكان	الموقع		
باب الشريعة	باب فاس	شرق الواجهة الشمالية للسور	جنوب الواجهة الغربية للسور	أخبار المهدي: 64. نظم الجمان: 159.
باب المخزن	باب الصالحة	الواجهة الجنوبية للسور	منتصف الواجهة الغربية للسور	نظم الجمان: 159

مواقع الأبواب المعنية حسب التحقيق



مواقع الأبواب المعنية بعد مراجعة التحقيق

